

Iraqi Environmental Resources and State Security: A Study on Environmental Security and Future Challenges

الموارد البيئية العراقية وأمن الدولة: دراسة في الأمن البيئي والتحديات المستقبلية

د. أحمد حسين جاسم الربيعي

Dr.Ahmed Hussain Jasim AL Rubaye

م.د. عادل حنين عبد الله الربيعي

Dr. Adel Haneen Abdullah Al-Rubaie

مستشارية الأمن القومي / المكتب الوطني للتصاريح الأمنية

National Security Advisory / National Office for Security Clearances

ahmedca89@outlook.com

٠٧٨٢٩٢٩٢٩١٩

المستخلص

تزايدت أهمية القضايا البيئية في الآونة الأخيرة باعتبارها تهديداً رئيساً للأمن الوطني في العديد من الدول، ومن بينها العراق، وظهرت قضايا بيئية حيوية مثل التغير المناخي، الاحتباس الحراري، التصحر، شح المياه، وتدهور الغطاء النباتي كتهديدات تهدد استقرار الدولة بشكل كبير، هذه القضايا تتطلب استجابة جماعية من الدول والمجتمع الدولي للوصول إلى حلول جادة تضمن معالجة هذه التحديات، وتقديم حلول فعالة لتفادي الأزمات البيئية والتزاعات على مصادر الطاقة.

على مستوى العراق، فإن الأمن البيئي يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجهه، إذ يعاني البلد من مشكلات بيئية معقدة، مثل نقص الموارد المالية والبشرية، تدهور البنية التحتية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، مما يعقد جهود تحسين الوضع البيئي، يتطلب هذا التنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية والتنفيذية لتطوير استراتيجيات شاملة تدعم حماية البيئة وتوفير الخدمات الأساسية، خصوصاً في ظل الظروف الحالية. تستهدف هذه الدراسة استكشاف العلاقة بين الأمن البيئي والأمن الوطني العراقي، وتحليل التأثيرات السلبية للتحديات البيئية على استقرار الدولة، من خلال تقديم آليات سياسية وعملية للتعامل مع هذه التحديات في المستقبل، كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تحسين السياسات البيئية على المدى البعيد، مع توفير حلول عملية لمواجهة التغيرات البيئية القادمة.

الكلمات المفتاحية: الأمن البيئي، الأمن الوطني، العراق، التصحر.

Abstract

In recent years, environmental issues have gained increasing importance as a major threat to national security in many countries, including Iraq. Critical environmental challenges such as climate change, global warming, desertification, water scarcity, and the degradation of vegetation cover have emerged as significant threats to state stability. These issues require a collective response from countries and the international community to reach serious solutions that address these challenges and provide effective measures to prevent environmental crises and conflicts over energy resources.

At the level of Iraq, environmental security represents one of the most pressing challenges it faces. The country suffers from complex environmental problems, such as shortages of financial and human resources, deteriorating infrastructure, and high rates of poverty and unemployment, which complicate efforts to improve the environmental situation. This requires coordination among various governmental and executive institutions to develop comprehensive strategies that support environmental protection and ensure the provision of basic services, especially under the current circumstances.

This study aims to explore the relationship between environmental security and Iraqi national security, analyzing the negative impacts of environmental challenges on state stability. It seeks to present political and practical mechanisms to address these challenges in the future, as well as highlight the importance of improving environmental policies in the long term while providing practical solutions to confront upcoming environmental changes.

Keywords: Environmental Security, National Security, Iraq, Desertification.

المقدمة :

لم تعد قضايا الإرهاب والحروب هي المقياس الأساس للأمن الوطني، بل ظهرت قضايا مهمة تهدد أمن الدولة، ولعل أهم تلك القضايا هي البيئة وما يتعلق بها من مشاكل، مثل التغير المناخي، والاحتباس الحراري، حرائق الغابات وشحة المياه والتصحر وضعف الغطاء النباتي، هذه القضايا أثبتت إنها تهديد مهم يتطلب تعاون دولي

من أجل حلول جديّة تتطلب إصلاحاً للضرر الذي يمكن أن يتسبب بكوارث بيئية أو نزاعات حول مصادر الطاقة الطبيعية انطلاقاً من ذلك جاءت الكثير من الدعوات لتؤكد على الدور المركزي الجديد للقضايا التي تدور حول البيئة ومشاكلها في مركز المناقشات العالمية، وأصبحت الجهود الدبلوماسية تدور حول إيجاد حلول جماعية تهدف إلى معالجة الأزمات البيئية، والعمل على الحد من انعكاساتها على النظام الدولي، وأصبحت المنظمات الدولية تُعنى بإيجاد وسائل متعددة للوصول إلى أفضل الحلول، فضلاً عن إهتمام كثير من الدول بقضايا غير تقليدية تشكل البيئة جزء كبير منها، واعتبار البيئة أحد ركائز الأمن الوطني والدولي.

وإن الأمن البيئي أصبح يفرض على الدول ان تعدل من سلوكها الدولي الخارجي بشكل يتلاءم مع المعالجات الضرورية والمطلوبة في سبيل مواجهة المخاطر البيئية، في ذات الوقت فقد سعت كثير من الدول والمنظمات الدولية إلى التركيز على مسائل تشكل صلب مواقف مهمة مثل الأمنة البيئية والإرهاب البيئي الناجم عن سلوكيات شاذة للمدافعين عن البيئة الذي أوجدوا ممارسات مغلوطه في الدفاع عن البيئة وهو ما شكل طرحاً معاكساً في الأمن البيئي.

وأما على مستوى العراق، فأن الاساس في بناء الأمن البيئي أن يكون مبني على أساس المكونات الرئيسة للنظام البيئي، فالعراق يعاني من مشكلات وتحديات تتعلق بتلك المكونات من نقص الموارد المالية والبشرية ونظام المعلومات والخدمات البيئية في ظل مستويات عالية من الفقر والبطالة والسكن السيئ وزيادة اعداد النازحين والمهجّرين وتدهور خدمات الكهرباء والماء والتعليم والبيئة المدمرة فمن الصعوبة تحسين الجانب البيئي دون معالجة تلك المحددات والمشكلات في ظل العمل على تنسيق للاستجابة الوطنية ووضع رؤى واستراتيجيات مستقبلية للنظم البيئي، للمكونات من أجل البيئة العامة وإعادة بناء القوى العاملة والكوادر البيئية والعمل على توجيه النظام البيئي فضلاً عن انها وسيلة أساسية لمساعدة الطبقات المتضررة والمعرضة للخطر خلال التغير المناخي، فضلاً عن استمرار تقديم الخدمات العامة الاساسية في المستقبل، ويمكن تحديد المعايير التي من خلالها قياس أداء الحكومة والأجهزة الحكومية من خلال القيادة وقابليتها ووجود تخطيط الاستراتيجي وقدرة الحكومة وأجهزتها على ادارة العمليات فضلاً عن قدرة الحكومة على ادارة الموارد البشرية وتحليل البيئة والمعلومات ومدى مسؤولية الحكومة واجهزتها تجاه المجتمع ونتائج السياسات الحكومية.

أهمية البحث

يعدّ الأمن البيئي من المواضيع المهمة في عصرنا الحالي، وزاد التركيز عليها نتيجة المخاطر الكبيرة التي توجد في مشاكل البيئة، وانطلاقاً من ذلك ركزت الدراسة على الأمن البيئي باعتباره أحد المفاهيم المهمة التي تعنى بالحفاظ على البيئة، وفضلاً عن ذلك التركيز على تأثير وانعكاس نتائج الأمن البيئي على الأمن الوطني العراقي، لذلك فإن أهمية هذه الدراسة في تناول الأمن البيئي باعتباره أحد العوامل المهمة التي تسهم في تعزيز الأمن لوطني العراقي.

أهداف البحث

نتوخى في دراسة هذا الموضوع إلى التعرف على طبيعة هذه العلاقة، وطبيعة التحديات البيئية التي تؤثر سلباً على الأمن الوطني العراقي، وذلك عبر الكشف عن السياسات أو الآليات المناسبة لمعالجتها، وكيفية التعامل معها حالياً ومستقبلاً في العراق، وبما أن هذا الهدف يعد هدفاً عاماً وشاملاً، لذا نسعى لتحقيقه من خلال التعرف على:

١. طبيعة التحديات البيئية الفاعلة في العراق.
٢. المتغيرات المؤثرة في الأمن البيئي العراقي.
٣. مستقبل تأثير الأمن البيئي على الأمن الوطني العراقي.

اشكالية البحث:

إن تسارع التغيرات البيئية وعدم ثباتها جعل من المشاكل البيئية حالة خطرة في العراق اليوم، خصوصاً مع تزايد الحاجة إلى مواجهتها، فضلاً عن تداخل البيئة مع الأمن وأصبح الأخير مهدداً في العراق نتيجة للمشاكل البيئية، مع عدم أغفال التلوث الناجم عن النشاط الإنساني، لهذه الأسباب، لذلك فإن الاشكالية التي تطرح هنا، (أن التحديات البيئية المتصاعدة التي يواجهها العراق تشكل تهديداً مباشراً لمكونات الأمن الوطني العراقي، بما في ذلك الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ما يستدعي دراسة العلاقة السببية بين هذه التحديات وتأثيرها على استقرار الدولة) وتتفرع الاشكالية الرئيسة إلى تساؤلات عدة:

١. ماهي التحديات البيئية التي تواجه العراق؟
٢. كيف تهدد التحديات البيئية على الأمن الوطني العراقي؟
٣. ماهي السبل الناجعة لمواجهة تهديدات الأمن البيئي العراقي؟
٤. ماهي المشاهد المستقبلية لوضع الأمن البيئي وتأثيراته على الأمن الوطني العراقي؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التحديات البيئية التي تواجه العراقي فرضت وعي جمعي لصانع القرار والمواطن حول ضرورة تعزيز الأمن البيئي لتفادي خطر تهديد الأمن الوطني العراقي.

مناهج البحث:

فقد تم الاعتماد على منهج التحليل النظري لدراسة مدخلات (التحديات البيئية التي تواجه العراق) ومن ثم معالجتها وفق متغيرات الأمن الوطني العراقي وصولاً إلى مخرجات أساليب مواجهة التحديات البيئية، وايضاً تم الاعتماد على منهج الاستشراف المستقبلي لدراسة المشاهد المحتملة لتأثيرات الأمن البيئي على الأمن الوطني العراقي.

هيكليّة البحث:

جاء البحث الموسوم (الأمن البيئي وانعكاساته على الأمن الوطني لعراقي) في ثلاث مباحث، فضلاً عن مقدمة وخاتمة، تناول المبحث الأول التحديات المؤثرة على الأمن البيئي في العراق بعد العام ٢٠٠٥، أما المبحث الثاني فقد بحث في التأثيرات البيئية على الأمن الوطني العراقي، أما المبحث الثالث فتخصص في مستقبل تأثير الأمن البيئي على الأمن الوطني العراقي.

المبحث الأول : التحديات المؤثرة على الأمن البيئي في العراق بعد العام ٢٠٠٥

تواجه البيئة في العراق حالياً، تحديات عديدة ومتنوعة (سياسية وبشرية وطبيعية)، وقد أصبح واضحاً حجم التحديات التي تواجه البلد بعد التغيير الديمقراطي، وهي تحديات تنبع من مصادر داخلية متمثلة بتدهور المياه وتردي نوعيته، والتصحر وتلوث الهواء، التي تهدد بإلحاق أضرار بالمستقبل الاقتصادي للبلد، وحسب المؤشرات التي تؤكد ان العراق حالياً يعد أكبر مستورد للسلع الزراعية والغذائية، لاعتماده على العالم الخارجي في توفير غذائه، فالأمن البيئي في العراق يتعرض إلى جملة من التحديات داخلية وخارجية، التي تسبب في تهديد الأمن البيئي العراقي.

المطلب الأول : التحديات الداخلية

أولاً: التحديات التشريعية

إن الدستور العراقي الدائم والنافذ لعام ٢٠٠٥ وردت فيه إشارة صريحة في حماية وصيانة البيئة أي ان التطور الابرز دستورياً حصل في المادة ٣٣ "أولاً - لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة. ثانياً- تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليهما"^(١).

وإنّ الحديث عن البيئة في الدساتير العراقية لا يعني بالضرورة وجود مشكلة دستورية أو سياسية لذلك، وإنّما لبيان تضمين الدساتير لأهمية موضوع البيئة، ووضع مواد قانونية إلزامية، فقد تناولت المادة ((١١٠/ الفقرة الثامنة منه)) موضوع المياه، فقد نصّت على الآتي "تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية التالية/ تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه إليه وتوزيعها العادل داخل العراق وفقاً للقوانين والأعراف الدولية))"^(٢).

فضلاً عن ذلك، فإنّ (المادة ١١٠/ الفقرة سابعاً) والمتعلقة بالاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، تضمنت وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية، والفقرة ثالثاً من هذه الصلاحيات الحصرية للمركز تضمنت رسم السياسة البيئية، ووضع الميزانية العامة، وبالتأكيد لا يمكن وضع موازنة عامة أو خطة

(١) دستور جمهورية العراق الدائم والنافذ لعام ٢٠٠٥، المادة ٣٣.

(٢) دستور جمهورية العراق الدائم والنافذ لعام ٢٠٠٥، المادة (١١٠) ثامناً.

تنمية، ما لم تكن مصادر البيئة والمياه الواردة من الخارج أو المنتجة داخل العراق ضمن السياسة المركزية العامة حصراً، وأيضاً من ضمن (الفقرة الثانية من المادة نفسها) اشتملت على صلاحيات وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، من قبل السلطات المركزية، بما في ذلك إنتشار قوات مسلحة وإدارتها لتأمين ضمان أمن وحدود العراق والدفاع عنه، وإن سياسة الأمن الغذائي ومنع التصحر وتزويد البشر من المياه هي جزء مهم من سياسة الأمن الوطني بل هي الأهم^(١)، وأيضاً تناولت المادة (١١١) من الدستور موضوعة النفط والغاز، على أنه ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات*، وإن ما ينطبق على النفط والغاز ينطبق على البيئة، بل يجب تطبيقه على البيئة أولاً^(٢).

تذكر المادة (١١٤) / الفقرة السابعة)، (أنه من صلاحيات سلطات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم رسم سياسة الموارد المائية الداخلية وتنظيمها، بما يضمن توزيعاً عادلاً لها وينظم ذلك بقانون)^(٣)، وإن هذه المادة تثير العديد من التساؤلات، أولها ما المقصود بالمياه الداخلية، هل تقصد بها (المياه التي تجري في الأنهار داخل المحافظات)، وإن دعم سياسة هذه المياه يكون من اختصاص المحافظات، لذلك كان من الأجدر أن تسن هذه الفقرات، بشكل لا لبس فيه لتنص على أن (المياه التي تمر من إقليم أو محافظة هي ملك العراق ككل، وأن يكون توزيعها مركزياً، وأن توضع أسس واضحة لتوزيع هذه المياه)، وهذا الأمر يأخذ أهميته في المادة (١١٥)، التي نصت على أن كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وإن الصلاحيات الأخرى المشتركة ما بين الحكومة الاتحادية والأقاليم (تكون الأولوية فيما لقانون الأقاليم)*، والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حال الخلاف بينهما، وهذا النص يوحي

(١) دستور جمهورية العراق الدائم والنافذ لعام ٢٠٠٥، المادة (١١٠) تامناً.

* أكدت المادة ١١١ من الدستور على أن أبناء الشعب العراقي يملكون ثروة النفط والغاز، فلعل دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥ أول دستور يدون هذا الحق للعراقيين، التي لم تذكر في أي دستور سابق لهذا الدستور سواء كانت الدساتير مكتوبة من قبل العراقيين كدستور العراق الدائم (القانون الأساسي) لعام ١٩٢٥ وسلسلة الدساتير المؤقتة للأعوام ١٩٥٨ و ١٩٦٤ و ١٩٦٨ و ١٩٧٠.

(٢) فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، دار الثقليين للنشر، بغداد، ٢٠١٠، ص ١٣٧.

(٣) دستور جمهورية العراق الدائم والنافذ لعام ٢٠٠٥، المادة (١١٤).

* يواجه مبدأ علو الدستور إختلالاً في الدستور العراقي، إذ نجد هنالك تناقضاً ما بين المادة (١١٣) منه والتي تنص على أن (يعد الدستور القانون الأعلى في العراق)، وبين المادة (١٢١) والتي تنص على أنه (يحق لسلطة الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، وهي إشارة لا تقتصر على القضايا التي تؤثر في اختصاص سلطات الأقاليم فحسب، وإنما تمتد الى الصلاحيات الأخرى المشتركة ما بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، إذ تنص المادة (١١٥) على أن الأولوية في هذا الشأن تكون لقانون الأقاليم والمحافظات في حالة الخلاف بينهما، وهذا غير منطقي في أن يمنح الحق للإقليم سلفاً، وللمزيد من التفصيل

وكأننا في دولة (كونفدرالية)، حتى الدول التي تأخذ بالكونفدرالية، لا يوجد فيها هكذا نص، إذ تغلب سلطة الدولة المركزية على سلطة الاقليم^(١).

إن تناقضات مسألة المياه في الدستور لم تظهر بعد، وسوف لن تظهر بوضوح إلا في المستقبل، والمتوقع فيه انخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات، بسبب السياسات والمشاريع المائية في دول الجوار الجغرافي، فضلاً عن سياسات العراق المائية البدائية وإذا ما حدث ذلك فسوف تنشب خلافات كبيرة ما بين المركز وإقليم كردستان، وما بين المحافظات الجنوبية حول حصص المياه لكل منها والتي قد تصل إلى حد الاقتتال، لذلك يجب ضرورة أفراد مواد أخرى تتعلق وتنظم الموارد المائية وتعكس أهميتها، وتكون الأساس لتنفيذ سياسات واستراتيجيات المياه، وتوافر الإطار الملئم لنشاط الهيئات الحكومية وغير الحكومية، وإذا كانت الغاية من السياسة المائية تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، فإنها لن تكون ذات جدوى، إذا لم تترجم إلى تشريع متكامل، وأن تعزز بدعم مؤسساتي متين، فكثيراً ما تغفل التشريعات الجانب المؤسسي والتنسيق بين الجهات المعنية^(٢).

فمثلاً إن الموازنة العامة للدولة العراقية في عام ٢٠١٣ هي أكثر من (١٣٨) ترليون دينار، فكانت التخصيصات الاستثمارية، منها لقطاع البيئة بلغ (٢,٣%) فقط من إجمالي الموازنة، وفي موازنة عام ٢٠١٩، التي هي أكثر من (١٠٥) ترليون دينار، فكانت التخصيصات الاستثمارية، منها لقطاع البيئة بحدود (١,٤%)، أما موازنة ٢٠٢١ فقط تضمنت التخصيصات الاستثمارية لقطاع البيئة (١,٧٧)، التي هي دون الحاجة الفعلية بكثير^(٣)، ولذلك فإن قلة التخصيصات المالية ستؤثر سلباً على عملية الإصلاح البيئي، والتي هي بمثابة عجلة الحياة لملايين العراقيين، فمن غير الممكن اتخاذ قرارات وتشريعات اقتصادية تتعلق بالزراعة والري والاقتصاد، من دون البعد السياسي والاجتماعي والقومي ومن دون تأمين الفرص البديلة، وإن أي قرار يتخذ سيكون من نتائجه انتقال الفلاحين إلى المدن، التي هي أصلاً لا تستطيع إستيعاب سكانها كافة وتأمين الخدمات والمياه لهم، وخلق أعداد ضخمة من العاطلين عن العمل واستنزاف خطير للاقتصاد وإخلال بالتوازن الاقتصادي والقومي، ومثل هذه الأوضاع، قد تسرع من احتمالات الصراع وعدم الاستقرار^(٤).

ينظر: غانم جواد، نظرة نقدية إلى الدستور العراقي، في مجموعة مؤلفين، مازق الدستور، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٦٢.

(١) فؤاد قاسم الأمير، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٣) قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠٢١، شبكة المعلومات الدولية،

<http://ar.parliament.iq/2019/01/24>

(٤) قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠٢١، مصدر سبق ذكره.

إن قانون وزارة الموارد المائية المرقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٨، يذكر الصلاحيات ورسم السياسات المائية للعراق، ولكنه يكاد يخلو من العقوبات الرادعة عند التجاوز على الثروة المائية وتلوثها، كما كان ينص قانون الحفاظ على الموارد المائية لسنة ٢٠٠١ في زمن النظام السابق، وكذلك المادة (١) من (قانون حماية وتحسين البيئة) رقم (٣) لسنة ١٩٩٧ بنصها (يهدف هذا القانون لحماية البيئة وتحسينها، بما في ذلك المياه الإقليمية من التلوث والحد من تأثيراته على الصحة والبيئة والموارد الطبيعية)^(١).

وهكذا يمكننا القول أن هناك عوزاً تشريعياً في مجال الأمن البيئي، وقصوراً في كيفية الحفاظ عليها، ولا يوجد هناك عائق دستوري لتشريع تلك القوانين المهمة والحيوية، وكذلك لاتزال البيئة في العراق تعاني من تدهور كبير في عناصرها، وعدم إعطاء الأولوية لها في التشريعات والقوانين التنموية، وبهذا الصدد نجد أنه ومنذ صدور أول تشريع مائي في العراق رقم (٦) لسنة ١٩٦٢، وكذلك التشريعات المتعددة التي تلتها، وصولاً إلى نظام الشرطة البيئية لسنة ٢٠١٥، فضلاً عما تناوله دستور العراق الدائم والنافذ لعام ٢٠٠٥ في المادتين (١١٠)، (١١٤)، فنجد هناك كثير من القصور في هذه التشريعات مقارنة بأهمية موضوع البيئة^(٢).

ثانياً: التحديات السياسية والادارية

إن الوضع السياسي غير المستقر الذي مر به العراق بعد عام ٢٠٠٣، فضلاً عن عوامل عديدة أخرى، أثرت بصورة مجتمعة في قدرة العراق في حماية أمنه البيئي، تسببت جميعها في تلكؤ عمل العديد من مشاريع الري، لكونها مشاريع إروائية متقدمة نفذت في القرن الماضي، التي معظمها تحتاج إلى صيانة وتطوير^(٣). وكذلك عدم توفر الموازنات المالية اللازمة لإقامة محطات التنقية والتحلية وإصلاح شبكات المياه، وحالت دون الوصول إلى تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي يطمح إليها المختصين، وبسبب هذه التحديات التي يواجهها الأمن البيئي العراقي وضعف السياسات المائية والزراعية لعدم استقرار العراق لعقود طويلة من الزمن لم يتمكن العراق من تحقيق الأمن المائي، ومن ثم عدم تحقيق الأمن البيئي للبلاد، كما أن لسوء التخطيط في إدارة الموارد المائية والتبذير في استهلاك المياه أدى إلى وجود نمط من الاستهلاك المرتفع، الذي لا يتلاءم والظروف الحالية والمستقبلية التي يواجهها العراق.

(١) وزارة الموارد المائية العراقية، قسم الشؤون القانونية، مجموعة القوانين والقرارات والتعليمات النافذة والخاصة بالري، ٢٠٠٨، ص ٢٢٩.

(٢) وزارة الموارد المائية العراقية، قسم الشؤون القانونية، مجموعة القوانين والقرارات والتعليمات النافذة والخاصة بالري، ٢٠١٨.

(٣) عبد اللطيف جمال رشيد، شحة المياه الاسباب والمعالجات، جريدة الصباح العراقية، العدد ١١٣٣، ٢٠٠٨، ص ٤.

إنَّ عدم تنفيذ الإجراءات المطلوبة للإدارة الكفؤة لا يلغي مبرراتها الأساسية؛ لأنَّ الإجراءات الجديدة التي ينبغي اتباعها تعمل على صيانة البيئة ونوعيتها، فضلاً عن تحسين الكفاءة في استخدام المياه، وعندما تأخذ الموازنة المائية الاتجاه السلبي مع مرور الوقت، سيصبح لزماً تطبيق الإدارة المائية المتكاملة، وإنَّ انعدام المراقبة والتوجيه من قبل المؤسسات المتخصصة في الدولة، يؤدي إلى مشكلات بيئية وصحية خطيرة، كما أن وضع الاستراتيجيات لإدارة الموارد المائية لا يضمن الوصول إلى أهداف السياسة المائية الناجعة، ما لم تكن هناك المؤسسات (الهيكل الإدارية) المتطورة، التي تمتلك من الملاكات المؤهلة والمدربة والقادرة على تطبيق الإستراتيجيات المرسومة، وجميع الإستراتيجيات والسياسات سيكون مصيرها الإخفاق والفشل^(١).

لذلك نجد أنَّ العراق يشكو من ندرة الكفاءات المتخصصة في إدارة وتنمية الموارد البيئية وتنظيم استثمارها، وإنَّ معظم الهياكل المؤسسية الخاصة بإدارة البيئة، يغلب عليها الضعف والطابع الإداري المتحفظ لمعظم الإدارات الحكومية^(٢)، وهذا الضعف يرجع للأسباب الآتية^(٣):

١. بعض السياسات الخاطئة المتبعة في إدارة ملف البيئة، وعدم وضوح المسؤوليات وصلاحيات الإدارات والعاملين.
 ٢. ضعف الإمكانيات المادية ونقص الملاكات البشرية المؤهلة.
 ٣. العمل في ظروف غير مشجعة وغير محفزة للعاملين.
 ٤. عدم وجود خطط تدريبية وتعليمية للعاملين في هذه المؤسسات؛ لتطوير قدراتهم ورفع كفاءتهم واطلاعهم على آخر المستجدات في علوم البيئة.
 ٥. عدم إشراك المستهلكين ومؤسسات المجتمع المدني في الخطط والسياسات البيئية.
 ٦. عدم مواكبة التطور المؤسسي للتوسع في حجم العمل البيئي، وضعف التنسيق بين هذه الجهات.
- وفقاً لذلك فإنَّ وجود الملاكات المؤهلة يمثل أحد مفاهيم (بناء القدرات المؤسسية)، التي تشمل المستويات الوظيفية كافة ضمن الإطار المؤسسي، ففي الوقت الذي يجب أن يكون لدى الفنيين المعرفة التامة

(١) هاني أحمد أبو قديس، استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص ٤٠.

(٢) حيدر عبد الرزاق كمونة، الرؤى المستقبلية لتحقيق الأمن المائي العربي، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص ٨٩.

(3) Serag eldin , water resources management, a new policy, Sustainable future, water international, p. 16.

بالقضايا الفنية المتعلقة بالتشغيل والصيانة، فإن المديرين يجب أن يكون لديهم فضلاً عن ذلك دراية وإطلاع في المجالات السياسية والقانونية والبيئية.

وساعدت تلك الظروف التي مرّ بها العراق بعد عام ٢٠٠٣، على ضعف الرقابة، وعدم تنفيذ القوانين بالشكل الذي يتناسب مع حجم الجريمة، واستشرء الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة^(١).

إن هذه الهياكل المؤسساتية، وبتفاهم أزمة البيئة عاماً بعد عام، تظهر الحاجة لوجود ترتيبات مؤسسية*، التي يمكن بواسطتها تعزيز استخدامهما في مختلف القطاعات، فضلاً عن ذلك وجود التنسيق على مستويين: المستوى الأفقي، الذي يضم جميع المؤسسات الوطنية التي لها علاقة بالبيئة والمياه والزراعة والصحة، والمستوى العمودي، المتمثل ما بين الحكومة الوطنية والحكومات الإقليمية والمحلية، التي تدير المؤسسات البيئية^(٢)، ومن دون تبني هذه السياسات، فإن العراق سيواجه تحديات صعبة في المستقبل القريب.

ثالثاً: التحديات الاقتصادية

تعد البيئة العامل الأساس في قضية التنمية، إذ تفاقم معدلات الفقر، ويدهور الأمن الغذائي، وتضرر بالنمو الاقتصادي، إذ لاحظ علماء البيئة حدوث تغيرات سلبية في التنوع الأحيائي كانت نتيجة للتغير المناخي، وأن هذه التغيرات ستتفاقم في العقود القليلة القادمة، إذ ستؤدي إلى اختفاء آلاف الحيوانات، والنباتات التي لا يمكنها التأقلم مع هذه التغيرات، وأن الأثر الأكبر منها سيطلال بيئة الغابات، إذ أن ارتفاع معدلات درجات الحرارة سيزيد من الآفات الزراعية، وانتشار الحشرات، واندلاع الحرائق، مما يعني التسبب في نقص عدد الأشجار، وزحزحة نطاق الغابات سنة بعد أخرى^(٣).

ومن الناحية الاقتصادية أصبح واضحاً تأثير الأمن البيئي على حيوية الاقتصاد العالمي من خلال الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية في قطاعات الزراعة، والصناعة، وحركة العمران والتشييد، مما خلف آثاراً سلبية على النظام المالي العالمي بمجمله في نهاية المطاف، وتواجه الحكومات قضية رئيسة تعرقل خطط خفض الانبعاثات من الغازات الدفيئة، تلك القضية تتمثل في موازنة النمو الاقتصادي على المدى القريب مع التنمية المستدامة على المدى البعيد، والطويل، إذ من المرتقب أن يُضعف التغير المناخي النشاط الاقتصادي العالمي

(١) عبد الستار الكعبي، نظرة أولية في الفساد الإداري والمالي في العراق، مجلة القلعة، العدد ٣٧١، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٣.
* مجموعة القوانين والنظم والمعايير والقواعد والهياكل الرسمية وغير الرسمية وضمنها الأعراف التي تستخدمها الحكومات لتحديد وتنفيذ السياسات البيئية التي تعتمد عليها، وللمزيد من التفصيل ينظر: تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ترشيد ادارة المياه في بلدان الاسكوا، ص ١.
(٢) تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مصدر سبق ذكره.
(٣) فهد أحمد فرحان العمود، التغيرات المناخية وأثرها في تركيب المحصول في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٥، ص ٤٩.

نتيجة الأضرار المترتبة في قطاعات اقتصادية وحيوية كالزراعة والسياحة، والأضرار في البنى التحتية، والممتلكات، وارتفاع تكاليف التأمين، والتهجير، وضعف الإنتاجية^(١).

ويعدّ القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تأثرت بتغير المناخ، وذلك بسبب حساسية المحاصيل الزراعية لتغير معدل درجات الحرارة سواء بالارتفاع أو الانخفاض إذ تنخفض إنتاجية بعض المحاصيل كالرز، والقمح عندما ترتفع درجات الحرارة بينما ترتفع إنتاجية محاصيل أخرى كالقطن وبهذا الارتفاع كما تتأثر الزراعة بتذبذب كمية المياه، وحاجتها إلى الري للحفاظ على خصوبة التربة، ولذلك يتوقع أن تحدث ٢٠٪ من الأضرار الناجمة عن تغير المناخ في القطاع الزراعي على المستوى العالمي كما تقدر الخسائر في هذا القطاع بـ (٢٠٦١) بليون دولار ومكاسب تبلغ (١،٠ بليون دولار)^(٢).

ويتوقع تقرير الأمم المتحدة تأثر نصف المناطق الزراعية في العراق، نتيجة لأثر تغير المناخ على مصادر المياه، إذ يساعد ذلك على تأثر عوامل ارتفاع معدلات النمو السكاني، والتناقص الحاد في معدل سقوط الأمطار في تلك الدول، وقصور البنى التحتية فيها فضلاً عن الصراعات والحروب^(٣).

إن تأثير الأمن البيئي على الصناعة هو أقل من تأثيره على الزراعة، إلا أنه بالتأكيد سيؤثر عليها حسب نوع التغير المناخي، وحسب المنطقة التي تتعرض للتغير، ورغم أن الصناعة الحديثة تمكنت من التحكم بالمناخ داخل المعامل إلا أن هذا التحكم كانت ضريبته دفع تكاليف جديدة على الإنتاج، فأن مناخ إنكلترا تغير نحو الجفاف فإنه سيضيف عبئاً مالياً جديداً على صناعة النسيج البريطانية، من جانب آخر أن صناعة التعدين المكثفة في كندا سوف تشهد تحسناً إذا ما تبدل المناخ هناك نتيجة ارتفاع في درجات الحرارة^(٤).

كما تؤثر عناصر المناخ، لاسيما الإشعاع الشمسي، والمطر، ودرجة الحرارة على قطاع السياحة بما يعرف بـ(المناخ السياحي) أي قدرة المناخ المعتدل على جذب السواح إلى المواقع السياحية الفريدة مناخياً سواء أكانت السياحة للأغراض الصحية أو الدينية أو الثقافية أو العلمية أو غيرها إلا أن بيئة طبيعية كالعراق، والوطن العربي، ومعظم مناطق العالم الجافة، وشبه الجافة لا تكون مواقع جذب لأن اشعة الشمس، ودرجات الحرارة المرتفعة خاصة في فصل الصيف الطويل الممتد في المحافظات الجنوبية، والوسطى لمدة ستة أشهر من

(١) انعكاسات التغير المناخي على الاقتصاد العالمي والعربي، مجلة الدراسات والابحاث والتقارير، الصادرة عن اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٢٨، ٢٠٢٢، ص ١٤٠.

(٢) وسيم وجيه رزق الله، أثر التغيرات المناخية على إنتاجية الحاصلات الزراعية في مصر، بحث منشور في مجلة كلية السياسية والاقتصاد، ٢٠٢٠، ص ٢.

(٣) فهد أحمد فرحان العمود، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

(٤) تقرير التقييم الرابع للهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ، جنيف، ٢٠٠٨، ص ١٩.

منتصف شهر آذار إلى شهر آب تصل فيها درجة الحرارة أحياناً إلى أكثر من (٥٠) درجة مئوية ستكون معوقاً لنشاط الانسان خارج البيئة إذ يفضل الانسان البقاء في منزله لتفادي جو الحرارة ، والجفاف^(١).

المطلب الثاني : التحديات الخارجية

إن فكرة الوعي البيئي لم تتبلور بما فيه الكفاية لدى صناع القرار والسياسيين على المستوى المحلي والدولي، مما يزيد من خطورة وتعقيد التهديدات البيئية، فتلك المعاهدات رغم تحقيقها بعض من أهدافها خصوصاً رفع التحدي في مواجهة التغيرات المناخية، إلا أنها تبقى بعيدة عن تحقيق أهدافها الرئيسية، ولعل التحدي الرئيس والأهم يعود إلى أن تلك الاتفاقيات تفتقد صفة الإلزام، مما يفقد وزنها الدولي، كما أن السعي لتحقيق التنمية المستدامة وما يترتب عليه من فساد وإضرار بيئي، أجل بلوغ الأهداف المرجوة، إذ أن الدول الملوثة المسؤولة تاريخياً ترفض الانضمام لتلك المعاهدات، وان انضمت سرعان ما تنكص من تعهداتها أو تنسحب منها^(٢).

أن قلة اهتمام صناع القرار وعدم إيمانهم بالقضايا البيئية، تُشكل في حد ذاتها تحديات كبيرة تواجه المجتمع الدولي في إيجاد الحلول والضوابط لمواجهة التهديدات البيئية ودعم استقرار الأمن البيئي فزيادة المخاوف من الآثار الضارة الأنشطة البشرية إلى جانب الندرة وقلة الموارد واستنزافها، يُؤدّن نزاعات ونعرات تتسبب في انعدام الأمن الانساني، لذلك يعتبر الأمن البيئي هو صمام الأمان في التفاعل بين أي من النظم الاجتماعية مع النظم الإيكولوجية بطرق مستديمة تكفل حصول كافة الأفراد على المتطلبات البيئية بطريقة معقولة وعادلة، أي ضبط الإفراط والتفريط في ظل الآليات المتبعة لمعالجة الأزمات والنزاعات البيئية^(٣).

وأدت المتغيرات الخارجية دوراً بارزاً في تدهور اوضاع الأمن البيئي العراقي وذلك بسبب سياساتها المتبعة تجاه الاقتصاد العراقي مما ادى إلى إضعافه وتحجيمه، ولعل من أبرز المتغيرات الخارجية هي:

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى تراجع تام في اداء القطاعات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والبيئية نتيجة ما خلفته الحرب من آثار وخيمة على الاقتصاد العراقي من دمار للبنى التحتية مما أدى إلى توقف خطط التنمية وبرامجها واشكالها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية كما

(١) فهد أحمد فرحان العمود، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

(٢) مجدان محمد، الأمن البيئي دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد ٨، ٢٠١٧، ص ٦٤.

(٣) توقعات البيئة العالمية، التقرير السنوي برنامج الأمم المتحدة، ٢٠٠٧، GOE4، ص ٥١٣.

انخفضت مستويات المعيشة بصورة ملحوظة اذ اصبح الاقتصاد العراقي مشلولاً اضافة إلى تدهور الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي كل هذه اسباب تقف في طريق التنمية ويتضح ذلك من خلال الاتي^(١):

١. الزراعة: تعد الزراعة العمود الهم للأمن الغذائي وتأمين مستلزمات الغذاء، في عام ٢٠٠٣ دمر الاحتلال كل مقومات الزراعة العراقية ولوث البيئة بتربتها وهوائها وكذلك دمر مراكز الابحاث وبنك البذور ومستلزمات الانتاج وعمل على قتل وتشريد الباحثين والعلماء المختصين بالشأن الزراعي ولأسباب منها سياسية داخلية وخارجية وطبيعية حتى اضحى العراق يفقد امهه الغذائي^(٢).
٢. الهيمنة على النفط: من اهم تداعيات الاحتلال هو الرغبة الامريكية الجامحة في السيطرة على النفط العراقي باعتباره البديل عن المملكة العربية السعودية كموطن قدم في الشرق الاوسط، إذ بدأت عمليات الاستكشاف ومنح عقود لشركات اجنبية لاستخراج النفط العراقي، حيث بدأت هذا الشركات بالتنقيب عن النفط دون قيد او شرط، إذ اصبحت حصه العراق برميل نفط من كل ثلاثة براميل، وبما ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على النفط فقد اثر هذا بشكل مباشر على الأمن الغذائي فلم يعد العراق قادراً على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، إذ أصبح العرض للمواد الغذائية منخفضاً مقابل الطلب عليه لهذا اصبح الاعتماد على الاستيراد من دول الجوار قاعدة اساسية من أجل توفير الاحتياجات الاساسية من المواد الغذائية، وان تدمير المنشأة النفطية العراقية جعلها لم تصل إلى الخطة المرسومة لعام ٢٠٢٠، إذ كانت هنالك محاولات لكي يصل الانتاج إلى (٩) مليون او على الاقل إلى (٦) مليون كل هذا جعل الأمن الغذائي في العراق دون المستوى المطلوب.
٣. اتساع نشاط التهريب: لقد تفاقمت مشكلة التهريب في العراق بشكل كبير مع بداية الاحتلال الامريكي للعراق ليطال بذلك الثروة النفطية والثروة الاثرية والثروة الحيوانية وغيرها من مصانع ومعامل كلها اخلت بالمنظومة الاقتصادية العراقية، وحسب صحيفة نيويورك تايمز في عام ٢٠٠٧ قد ذكر مكتب المحاسب الامريكي ان ما يتم تهريبه من النفط يقدر من ١٠٠-٣٠٠ الف برميل يوميا التي تبلغ قيمتها من (٥ إلى ١٥) مليون دولار، وبما انه الاقتصاد العراقي ريعي اخلت بالمنظومة الغذائية مما ترك فجوة غذائية ونقص حاد في المواد الاساسية للمجتمع، وكذلك بسبب عدم ضبط الحدود قد ادى تهريب الثروة الحيوانية التي تعد من الركائز الاساسية للأمن الغذائي الوطني، والتي ترتبط بغذاء الانسان وصحته ودخله الشهري.

(١) حسن لطيف الزبيدي وخالد محمد شبر، التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الحرب على الارهاب، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٥، ٢٠١٣، ص ١٣٦.

(٢) حسن لطيف الزبيدي وخالد محمد شبر، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧.

٤. الخصخصة: وهي عملية اراد بها الاحتلال الامريكي تحويل الشركات العامة إلى القطاع الخاص من خلال بيع المشاريع الانتاجية وتم ربطها في موضوع الديون الخارجية وسبل معالجتها مما خلقت مشاكل في الاقتصاد العراقي واربكت حياة المواطنين بسبب الارتفاع في الاسعار وخاصة المواد الغذائية والتي تعد الاساس في حياة المواطن لهذا اصبح الأمن الغذائي مرهوناً تحت تصرف القطاعات الخاصة^(١). إن الأمن الغذائي في العراق يتميز بامتلاك مقومات عديدة على مستوى الموارد الطبيعية والبشرية والتي تؤهله لكي يحقق الاكتفاء الذاتي وسد الفجوة بين العرض والطلب في الاسواق المحلية، وكذلك رفد الناتج المحلي الاجمالي والارتقاء بمستوى الانتاج وتحسين واقع الاقتصاد العراقي، إلى انه يعاني من تحديات داخلية واخرى خارجية على المستويين الاقليمي والدولي جعلت من الأمن البيئي العراقي يتدهور ويتراجع مما انعكس على واقع الأمن الغذائي وذلك بسبب ما خلفته هذه التحديات من تدمير للبنى التحتية وانهيار المؤسسات الزراعية والصناعية بعد الاحتلال الامريكي للعراق، وكذلك السياسات المائية المتبعة من قبل الدول الاقليمية والتي اثرت بشكل مباشر على قطاع الزراعة بسبب حصر الواردات المائية العراقية مما زاد من تصحر للأراضي الزراعية وارتفاع الملوحة كل هذا اثر على الانتاجية الزراعية مما جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعي يعتمد على النفط دون القطاعات الاخرى.

واثرت السياسات المائية من قبل ايران وتركيا على واقع الأمن البيئي العراقي أن هذه المشاريع قد تؤثر في كمية المياه المتدفقة إلى البلاد، حيث تبين في السنوات اللاحقة إن لهذه المشاريع تأثيرات جانبية خطيرة (بيئية واقتصادية) على دول المصب، وتتمثل بحدوث انخفاض كبير في معدل تصريف المياه وتدهور في جودة المياه وزيادة معدلات تلوث الأنهار، دون مراعاة الاحتياجات الضرورية للعراق، وقد تفاقم مشكلة نقص مياه نهري دجلة والفرات في العراق في الأعوام الأخيرة، وبات الجفاف والتصحر وما يصاحبه من عواصف ترابية ورملية غير مسبوقه تضرب المدن العراقية بشكل شبه يومي.

يمكن لنا ان نفهم مما سبق، ان العراق واجه تحديات ومتغيرات بيئية كثيرة وعلى عدة متغيرات داخلية (تشريعية، سياسية، اقتصادية) ومتغيرات دولية متمثلة بالاحتلال الامريكي، وسياسة الشركات النفطية، اضافة إلى تأثيرات الاحتباس الحراري على العالم، وحتى يواجه العراق هذه التحديات المتعددة، وضع معالجات متعددة لكل العوائق والتحديات التي تواجه حماية وصيانة البيئة في العراق.

(١) عادل عبد الزهرة شبيب، هل تعتبر الخصخصة في العراق حلاً سحرياً لما يعانيه الاقتصاد العراقي من تخلف وصفة احادية، الحوار المتمدن، العدد ٣٣، ٢٠٢١، ص ٣٢.

المبحث الثاني : التأثيرات البيئية على الأمن الوطني العراقي

لقد أصبح الأمن البيئي فاعل مهم لدى الدول، وثابت علمياً لا جدل فيها، وبشكل قاطع بما ينجم عنها من انعكاسات مدمرة لاسيما في وضع مثل وضع الأمن الوطني العراقي، وتوقيت حدوثها أو نطاقها إلا أنه أصبح من الثابت أن هناك مخاطر جسيمة تنتظر الدولة العراقية بدأت بوادرها تظهر، وتتحقق بالفعل مثل زيادة موجات الحرارة مقابل تناقص الموجات الباردة الخ....، فضلاً تعرض العراق إلى العديد من الأزمات الاجتماعية والبيئية والذي انعكست بشكل سلب على المجتمع العراقي وما لها من امتداد سلب على طبيعة امنية وبناءه الطبيعي، اذ عاش العراقيون أزمات عديدة بدءاً بأزمتهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية مروراً بالأزمات الطبيعية، فعندما تمطر السماء تغلق الطرق بسبب الفيضانات البسيطة ولا يوجد الكثير منهم المأوى أو المسكن فضلاً عن الأمراض والابوئة، عجزت الدولة أو الحكومة عن التعامل معها كما في حالة العشوائيات ومياه الصرف الصحي وارتفاع الأسعار وقلة الرعاية الصحية الذي طال كل مجالات وسببت عدم استقراره تلك الأزمات مجتمعية أثرت على الواقع المجتمعي وسببت عدم استقراره بعد ما غابت الحلول الجذرية والمعالجات النهائية.

المطلب الأول : التأثيرات على المستوى الاجتماعي والانساني

إن وجود العجز الغذائي في العراق يجعل الملايين يعيشون دون خط الفقر، وهذا يعني توسع الفجوة بين الريف والمدينة، مما يضطر سكان الريف للهجرة إلى المدينة؛ بسبب تردي أوضاعهم الاقتصادية وانتشار حالة الفقر بين صفوفهم، فضلاً عن إن للفقر والتطرف والجهل والفساد علاقة تبادلية لكل منهما، فحالات الجهل والتطرف والعنف والفساد تجد في الفقر البيئة الملائمة، وإن الظروف غير الطبيعية التي عاشها العراق أدت إلى إتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء التي أدت بدورها إلى تكوين مجتمع منقسم، فتأكلت الطبقة الوسطى والطبقة العاملة، ونتج عنها مشاركة جميع أفراد الأسرة في العمل، لتحقيق مستوى مناسب من المعيشة، فضلاً عن لجوء النساء والأطفال إلى العمل في القطاع غير الحكومي، مما ولد مخلفات خطيرة، أهمها إرتفاع معدلات الوفيات للأطفال وإزدياد مؤشرات سوء التغذية، ومع تزايد معدلات التصحر سيفقد الناس أمنهم، مما يعني حصول موجات هجرة جديدة وانتشار البطالة أيضاً، ويُعد هذا انتهاكاً لإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإن تدمير الحياة الطبيعية سيمهد الحياة البرية^(١).

ومن باب الإشارة إلى تنوع مصادر الدخل الوطني وعدم الإعتماد على المصادر الأحادية (النفط)، لابد من الإلتفات إلى الجانب الزراعي، لما له من دور في تحريك نشاطات إقتصادية عديدة من قطاعات التجارة والموارد البشرية والصحية والبيئية، فضلاً عن تحريك الإستثمار، للتوجه لخلق مشاريع زراعية إستثمارية على نطاق

(١) محمد التقرواتي، البيئة العربية/ تحديات المستقبل ، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، ٢٠٠٨، ص ٢٢.

واسع، لتأمين الحاجة المحلية وصولاً إلى التصدير^(١). كما ان تفشي الحالات المرضية في محافظات عدة منها البصرة إذ في شهر آب عام ٢٠١٨، توزعت بين أمراض الجهاز الهضمي، والمغص المعوي الحاد وحالات القيء، ومن كافة الفئات العمرية، فطالت عائلات بأكملها جراء تلوث المياه، تحديداً في قضاء الفاو وقضاء أبي الخصيب ومركز المدينة، التي أدت إلى دخول نحو ١٢٠ شخص يومياً إلى مستشفيات البصرة بسبب تلوث المياه^(٢).

كما أدى انخفاض منسوب المياه إلى إضطراب نحو ٣٠٠ الف عائلة في الناصرية والأهوار وحوض شط العرب للزوح، وانتشار الأمراض ونفوق الحيوانات وإنخفاض الزراعة إلى أقل من النصف، وإرتفاع معدلات الملوحة في مياه شط العرب، لاسيما تأثر الأراضي الزراعية نتيجة لتقدم موجة المد البحرية ووصولها إلى شمال محافظة البصرة، وإن تلك العوامل ستؤدي إلى إضطراب المزيد من الفلاحين لتترك أراضيهم، إذ إن هجرة تلك الأعداد من سكان الريف باتجاه المدن، وما تتطلبه تلك الأعداد من خدمات سكنية وتعليمية وصحية وخدمات نقل وغيرها، فضلاً عن إختلاف العادات والتقاليد الإجتماعية بين الريف والمدينة، سوف تنتج عنها الكثير من المشكلات الإجتماعية، وستزداد ظاهرة زحف الحيوانات من مناطق الأهوار والمناطق التي إنخفضت فيها مناسيب المياه باتجاه القرى والمدن الحضرية، وستخلق اشكالات للسكان القاطنين فيها^(٣).

إن أزمة المياه في عام ٢٠١٨، كادت أن توقع نزاعات بين العشائر العراقية في محافظات الفرات الأوسط، خصوصاً في محافظتي الديوانية والسماوة، بسبب الإختلاف في الحصص المائية، نتيجة النقص في الكميات الواردة للمياه وحجم الإحتياجات الفعلية لكل محافظة، وأن حدوث صراع داخلي في دولة ما قد يكون مقدمة أو عامل مساعد على حدوث صراعات مماثلة في دولة أخرى أو أكثر، من خلال ما يعرف ب(أثر العدوى)*، خاصة عندما يقترب الصراع الداخلي بالجهود المتعمدة للدعاية لأحد أو لكل من طرفي الصراع في منطقة معينة^(٤).

(١) مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية، دراسة تحليلية لمفهوم التكامل العمودي والأفقي في العمل الزراعي، شبكة المعلومات الدولية، <https://www.alnahrain.iq>.

(٢) حسن السعيد، مياه قاتلة وطحالب سامة في البصرة، شبكة المعلومات الدولية: <https://www.Oyw.alarabia.net>.

(٣) العراق: التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٩، ص ٢٩.
* سلوك جماعة ما داخل المجتمع أو خارجه مع إمتلاكها لسلطة أو علو ثقافي أو علمي أو سياسي أو أيديولوجي (التفاعلات الإجتماعية)، ويمكن أن يؤثر على سلوك جماعة أخرى، بتغيير أفكارها أو توجيهها أو التأثير عليها. للمزيد: شبكة المعلومات الدولية:

<https://www.google.com/search?ei=XZiXYbGK4O>

(٤) دنيا عباس مضر، الصراع الدولي على المياه حوض النيل بعد عام ٢٠١١، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، ٢٠١٥، ص ١١٤.

المطلب الثاني : التأثيرات على المستوى الأمني

إن الصراعات الداخلية والخارجية التي عاشها العراق، اسهمت في عدم الإستقرار، وضعف التوجه الحكومي للإهتمام بقطاع الموارد المائية ، وضياح كثير من الموارد المالية التي وجهت للمجهود الأمني والعسكري ، لذا فإن ندرة المياه المتوقعة سوف تؤدي إلى ظهور اضطرابات داخلية، تنتج عن الصراعات حول المياه وكيفية تقسيمها، لاسيما بين طبقة الفلاحين، إذ إن هذا الأمر يحدث باستمرار في مناطق العراق، لاسيما في مناطق الجنوب، إذ تتجدد كثيراً المواجهات بين عشائر الجنوب ، فعندما لا يتوافر الماء بالكمية والنوعية المناسبة، يصبح الناس أمام حالة إختلال، وعدم توازن تمس أمنهم المائي، التي تنعكس سلباً على الإستقرار الأمني والمجتمعي، وقد تكون أزمة المياه حالة مؤقتة تظهر ثم تختفي، وقد تتحول إلى حالة دائمة ومعقدة، كما هو الحال في كثير من بلدان العالم^(١). لقد تعرضت المدن العراقية بعد عام ٢٠١٤ إلى مخاطر إرهابية كبيرة وكان العراق مهدد، إما بإغراق المدن عن طريق تدمير السدود، أو بحبس المياه وذلك بغلق السدود بقصد الإضرار بالمدن والعاصمة بغداد عسكرياً وسياسياً وحياتياً، لذلك عُدَّت المياه إحدى الوسائل التي كان يتوقع إستخدامها من قبل عصابات (داعش) الإرهابية، فتسببت بالقلق وعدم الإطمئنان لدى الحكومة والشعب على حد سواء^(٢).

إن التأثير النفسي لشحة المياه على المجتمع العراقي له مدلولات على سلوك المواطن، فبعد موجة الجفاف الشديدة التي إستمرت لسنوات عديدة، تولد السخط الشعبي، وأزداد حجم التذمر والإحتجاجات، وتحول إلى مظاهرات شعبية على نطاق واسع، أما بعد هطول الأمطار بغزارة في شتاء عام ٢٠١٩، وإمتلاء السدود والخزانات بالمياه، فنستطيع القول أن حالة من الإطمئنان والإرتياح تسود أغلب فئات المجتمع العراقي، التي تبعث الأمل في نفوس المواطنين، بأن السنوات القادمة تبشر بالخير الوفير، وإن تحسين أداء القطاع الزراعي، سيخفف من الأعباء المالية للإستيراد^(٣). إلا ان هذا لا ينفي ضعف السياسة المائية في العراق فضلاً عن شحة الامطار وجفاف الانهار في الوقت الحالي اذ تؤدي هذا العوامل مجتمعة إلى انعكاسات وتحديات خطيرة للأمن الوطني العراقي. وإستهدفت الدول الاستعمارية عند وضع خارطة جديدة لعالم ما بعد الحرب العالمية الأولى، وجود مسببات إستمرار النزاع الإقليمي، التي تجعل لوجودها أوتدخلها مبرراً قانونياً لإعادة النظام أو حفظ الأمن متعمدة ومتجاهلة تلك الظروف الطبيعية، التي يفرضها الواقع الجغرافي والمصالح المتبادلة والحقوق المشروعة

(١) علي المحروسي، المياه العربية- تطلعات ومعطيات استراتيجية، مؤتمر الأمن المائي العربي، مركز الدراسات العربي الأوروبي – المؤتمر الثامن، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٤.

(٢) محمد زباري مؤنس، الاهمية الجيوبولوتيكية للميناء الفاو الكبير، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، العدد(١٨)، ٢٠١٨، ص ٧٢.

(٣) عباس جبار وايمان عبد الحليم، أزمة المياه في العراق اسبابها وتأثيراتها، مجلة ديالى للعلوم الانسانية، العدد(٩٤)، ٢٠٢٢، ص ٤٦١.

لشعوب في الإستغلال المشترك للمصالح الطبيعية في تلك المناطق، لذلك تعود المشكلة المائية في العراق في جذورها لإنهيار الدولة العثمانية، إذ تغيرت الحدود السياسية وتحول نهر دجلة والفرات من أنهار وطنية خاضعة للدولة العثمانية إلى أنهار دولية^(١).

لقد واجه العراق تلك التحديات الخارجية التي طرأت على المنطقة، وفي مجال تقسيم المياه تحديداً، فإن وضعه الجغرافي بوصفه دولة مصب، وضعه في موقف حرج، إذ أنه يتأثر سلباً في السياسات المائية للدول المتشاطئة والواقعة في أعلى مجرى النهرين، وإن المعادلة الأساسية في مجال الأنهار الدولية، وإن أي مياه تستخدمها دول المنبع ستكون نتائجها نقصان المياه في دول المصب، وإن استثمار المياه من دول المنبع وأعلى الأنهر قد يؤثر تأثيراً كبيراً في إمدادات المياه على دول المصب من حيث كمية المياه الواصلة ونوعيتها، فإن مشكلة حصول العراق على حصته المائية لم تقتصر على تركيا فقط، بل مع إيران أيضاً، فكلا الدولتين تمارس سياسة مائية متشابهة - إلى حد ما - من حيث التفرد من جانب واحد، والقيام بتنفيذ المشاريع الإروائية وإنشاء السدود من دون التشاور مع العراق، وهذا أثر سلباً وبصورة واضحة على الواردات للعراقية^(٢). إن التحديات المائية التي تواجه العراق قد ازدادت عمقاً وربما ستؤثر سلباً في مستقبله، وفي كلفة الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، مما يستوجب من الحكومة العراقية أن تضع في سلم أولوياتها مسألة الأمن المائي العراقي، وذلك بتبني سياسة مائية رشيدة تقود العراق إلى تحقيق الأمن المائي، وتبعد عنه شبح الخوف من العطش، الذي بات يهدد حياة الملايين من العراقيين، لاسيما في المحافظات الجنوبية كونها واقعة في القسم السفلي من نهري دجلة والفرات، فتتمثل التحديات الخارجية التي تواجه العراق في موضوع المياه، بالسياسات المائية لدول الجوار (تركيا - إيران)، ومدى تأثيرها في الإقتصاد العراقي، جراء قيام هذه الدول بتنفيذ سلسلة من المشاريع المائية، دون الأخذ بالحسبان الحقوق المكتسبة للعراق^(٣).

ومن خلال ما تقدم، لعل ما يزيد مشاعر التخوف ويضاعفها بروز مشاكل عديدة لم يحسب لها حساب من قبل نتيجة تصورات خاطئة وتحليلات غير دقيقة أو قصور في التفكير، إلا أنه بدأ في الآونة الأخيرة ظهور أبعادها التي اتضحت في السنوات الماضية، ومن بين أهم تلك المشاكل أزمة المياه في العراق والوطن العربي وفقدان الأمن المائي في المنطقة بسبب الندرة وأطماع الآخرين فيها، هذا من جانب واعتمادها كورقة ضغط على

(١) سناء عبد الرحمن الطائي، مغزى نفي صفة الارهاب عن حزب العمال الكردستاني، مجلة الراصد الاقليمي، جامعة الموصل، العدد ١٩، ٢٠٠٨، ص ٨.

(٢) مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٠، ص ٢.

(٣) ظاهر عبد الزهرة الربيعي وآخرون، الموقع الجغرافي لمحافظة البصرة واثرة بقوة العراق. جامعة البصرة. كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٦، ص ٢١٢.

الدول العربية أو على بعضها يلوح بها متى ما أريد أو عندما تستدعي الظروف ذلك من جانب آخر. وعلى الرغم من أن نتائج حرب الخليج الثانية قد طغت على الاهتمامات السياسية الأخرى في الشرق الأوسط، بالإضافة للاعتداء على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واحتلاله، إلا أن مشكلة المياه أو ما اتفق على تسميتها لاحقاً "الأمن المائي الغذائي" تبقى إحدى الهواجس الكبرى المعلقة والتي قد تتطور لتكون في مقدمة المعارك التي ستشهدتها المنطقة، ليس بسبب احتمال بلوغها مرحلة الصدام العسكري المسلح فحسب؛ بل لأهميتها الاقتصادية وأبعادها السياسية الخطيرة وانعكاساتها على الأمن القومي العراقي والعربي عمومًا والأمن الغذائي والمائي على وجه الخصوص.

المبحث الثالث: مستقبل تأثير الأمن البيئي على الأمن الوطني العراقي

يعاني العراق من تحديات بيئية واقتصادية عديدة، منها نقص الموارد المالية والبشرية، وضعف نظام المعلومات والخدمات البيئية، هذا يترافق مع مستويات عالية من الفقر والبطالة، بالإضافة إلى تدهور بنية الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والتعليم، وزيادة أعداد النازحين والمهجرين، وتتفاقم هذه المشاكل في بيئة مدمرة، ما يجعل تحسين الوضع البيئي في العراق أمراً صعباً دون معالجة هذه العوامل المترابطة، ومع ذلك، تبقى الجهود الوطنية الهادفة إلى تحسين استجابة النظام البيئي أمراً ضرورياً، ويجب أن تركز على تعزيز القوى العاملة في المجال البيئي، وتوجيه السياسات البيئية نحو حماية البيئة العامة وإعادة بناء الموارد الطبيعية، وهو ما يساهم في دعم الطبقات المتضررة من التغيرات المناخية، واستمرار تقديم الخدمات العامة.

إن تحديد معايير قياس أداء الحكومة والأجهزة الحكومية يتطلب تحليل القيادة، والتخطيط الاستراتيجي، وقدرة الحكومة على إدارة الموارد البشرية وتحليل البيئة والمعلومات، بالإضافة إلى ذلك، يتم تقييم مسؤولية الحكومة ونتائج سياساتها التي يجب أن تؤثر بشكل مباشر في حياة الأفراد والمجتمع. بناءً على ذلك، سنتناول في هذا المبحث المشاهد المستقبلية للواقع البيئي في العراق من خلال المحاور التالية:

المطلب الأول: مشهد التأثير السلبي للبيئة على الأمن الوطني العراقي

يفترض هذا المشهد: استمرار التأثير السلبي للبيئة على الأمن الوطني العراقي، وهو ما يتأكد بسبب العديد من العوامل، أبرزها^(١):

١. انهيار الوضع البيئي، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة الأمن الغذائي، وزيادة مستوى سوء التغذية، ورفع التنافس على الموارد الطبيعية الاستراتيجية، خاصة في مجال الزراعة التي تتعرض لخطر التغيرات المناخية والرعي الجائر، أما الموارد المائية، فهي جزء أساسي في الأمن الغذائي، وقد تعرضت لتغيرات

(١) ابتهاج ماجد ارزوقي، مشكلات التلوث البيئي في العراق دراسة في المصادر الطبيعية والبشرية والصناعية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (١١)، العدد (١)، ٢٠٢٢، ص ٣٩٩.

- كبيرة في نمط تساقط الأمطار، وقد أسهمت زيادة ملوحة مياه الري في تأثير سلبي على المحاصيل، خاصة من حيث جودة التربة، هذا يؤدي إلى تقليص الأراضي القابلة للزراعة، مما يزيد من أسعار المواد الغذائية الأساسية ويؤدي إلى الاضطرابات الاجتماعية نتيجة زيادة الضغط على الواردات.
٢. الفشل في إدارة المياه، الذي يعكس تأثيرًا مباشرًا على أسعار المياه في المناطق المتأثرة بشح المياه العذبة، مثل محافظة البصرة، كما يؤدي الإفراط في استخدام المياه واتباع أساليب ري تقليدية إلى جفاف البحيرات وتحولها إلى أراضٍ جافة، مما يعمق من مشكلة شح المياه في وسط وجنوب العراق.
٣. الاستخدام غير المسؤول للموارد الطبيعية بسبب الإهمال البيئي وسوء الإدارة، مما يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي، ويزيد من تأثير التصحر والجفاف، خاصة مع استمرار سنوات الجفاف.
٤. ارتفاع درجات الحرارة المستمر والعواصف الترابية يمكن أن يجعل بعض المناطق غير صالحة للعيش، مما يؤدي إلى هجرة قسرية، وزيادة النزاعات البيئية، خاصة مع تداخل العوامل البيئية والسياسية.
٥. تراجع الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للتغير المناخي، حيث يتوقع البنك الدولي أن تقلص اقتصادات مناطق واسعة من الشرق الأوسط بسبب شح المياه العذبة، مما قد يؤدي إلى تقليص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠% بحلول ٢٠٥٠.

المطلب الثاني : مشهد التأثير الإيجابي للأمن البيئي على الأمن الوطني العراقي

يفترض هذا المشهد تحسن الوضع البيئي في العراق، وذلك عبر تنفيذ مجموعة من الإجراءات التي تدعم الأمن البيئي، ومن أبرزها^(١):

١. جعل حماية البيئة جزءاً أساسياً من أولويات الدولة والمؤسسات الحكومية، وتحقيق ذلك من خلال تفعيل قانون حماية وتحسين البيئة، وتحديث التشريعات البيئية.
٢. دمج القضايا البيئية ضمن خطط التنمية الوطنية، بسبب العلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية بمختلف أنواعها.
٣. إلزام الوزارات والجهات المعنية بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، بالإضافة إلى تقييم الأثر البيئي للمشروعات الحالية والمستقبلية.
٤. العمل على إعادة تأهيل المطارات الزراعية وتشكيل أسطول من الطائرات لمكافحة الآفات الزراعية وتوفير المبيدات من مصادر عالمية.
٥. إجراء فحوصات مختبرية على المبيدات المستوردة لضمان عدم تضرر البيئة أو صحة الإنسان.

(١) كاظم عبد الأمير محسن الزبيدي، الانظمة البيئية المائية بين الاستدامة والتدهور في: انساق الوعي البيئي وظاهرة التلوث، ندوة، بيت الحكمة، بغداد ٢٠١٤، ص ١١٩.

٦. إبرام اتفاقيات مع دول الجوار لضمان حصّة العراق المائية والحفاظ على نوعية الواردات المائية.
٧. تبني سياسة بيئية ذات رؤية واضحة وفعالة، تعتمد على محاسبة الاقتصاد والبيئة والاجتماع في سلوك الوحدات الاقتصادية، وتطبيق أدوات مالية مثل الضرائب والرسوم لتوجيه الاستخدام الأمثل للموارد.

المطلب الثالث : مشهد استمرار تأثير الوضع الحالي للأمن البيئي على الأمن الوطني العراقي

يستمر تأثير الوضع البيئي الحالي على الأمن الوطني في العراق في ظل التحديات المستمرة التي يواجهها، والباحثين يرجحون هذا المشهد للأسباب التالية^(١):

١. التلوث البيئي في التربة والمياه والهواء، مما يؤدي إلى تدهور الصحة العامة وزيادة التأثيرات الاجتماعية والبيئية التي تؤثر في رفاهية الأفراد.
 ٢. تدهور النظام البيئي في العراق بسبب الحروب والتزاعات، وكذلك التوسع في القطاع النفطي والنشاطات الاستكشافية، مما يؤدي إلى تدمير البيئة وزيادة عدد المواقع الملوثة والألغام الأرضية.
 ٣. ضعف التشريعات البيئية وعدم القدرة على تطبيق قوانين حماية البيئة، مما أدى إلى استمرار التلوث البيئي. هذا الوضع يتطلب تعزيز جهود التنسيق بين مختلف الجهات المحلية والدولية لمواجهة هذه التحديات.
- إن الحفاظ على الأمن البيئي في العراق يتطلب تغييرات جذرية في السياسات البيئية والتعاون بين مختلف الجهات المعنية، والعمل على حلول مبتكرة لضمان استدامة الموارد البيئية وحمايتها من التدهور، ومن الضروري العمل على إيجاد حلول لمواجهة التغيرات المناخية ومنها كالآتي^(٢):
١. الإسراع في الاستثمار في المشاريع التي تحد من تغير المناخ ومنها: الحد من حرق الغاز المصاحب والاستثمار في الطاقة النظيفة وغيرها والاستفادة من التجارب الدولية في هذا الصدد.
 ٢. الشروع في خطط استجابة للتغير المناخي وأدراج قلة المياه كمكون ذو اولوية ويجب تخصيص موازنات كافية لهذه المواجهة.
 ٣. التركيز على رؤية واضحة لاستخدام محاصيل استراتيجية تتعلق بالحد الأدنى من الأمن الغذائي والتي لا تتطلب الكثير من الموارد المائية ولها القدرة على مواجهة التغير المناخي.

(١) بلاسم جميل خلف، السياسة البيئية المقترحة للحد من ظاهرة التلوث البيئي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٨، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، ٢٠١٦، ص ١٧١.

(٢) ابراهيم بحر العلوم، ظمناً العراق: مشروع مناقشة اهم التحديات الداخلية والخارجية لمواجهة شحة المياه والتغيرات المناخية الورشة الاولى ٢٠٢٢-٢٠٢٣، العلمين للنشر، النجف الاشرف، ٢٠٢٣، ص ٣٦.

٤. التركيز على ضرورة إعادة العمل بسياسة وزارة الزراعة باستصلاح الأراضي وإيقاف المد الصحراوي وتمكين دائرة التصحر والغابات لأداء المهام المناطة بها والتركيز على قطاع التصحر والغابات لان الغطاء النباتي واحد من اهم الاسلحة لمواجهة التغير المناخية

الخاتمة

يواجه العراق تحديات بيئية جسيمة تهدد استقراره وأمنه الوطني، حيث تتزايد معدلات التلوث في المياه والهواء والتربة، ما يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي بشكل كبير، ويتطلب التصدي لهذه التحديات معالجة شاملة بمشاركة كافة مؤسسات الدولة، بما في ذلك المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وليس فقط وزارة الصحة والبيئة، وينبغي التنسيق بين الوزارات الخدمية للقيام بدورها المسؤول، عبر برامج واقعية تساهم في تحسين الوضع البيئي وتحقيق بيئة نظيفة.

إن تجاهل هذه المشاكل من قبل مؤسسات صنع القرار يعتبر السبب الرئيسي للتهديدات البيئية التي تواجه العراق، هذه المشكلات تُعزى إلى سوء فهم العلاقة بين الواقع والمستقبل، حيث تهيمن الكتابات التنظيرية غير الواقعية على معظم الدراسات حول البيئة في العراق، ويعتمد الكثير من هذه الدراسات على النهج الجيوفيزيائي الذي يتجاهل الجهود الفعلية المبذولة على الأرض، لذلك، يحتاج الأمر إلى تبني نهج سياسي واقعي من قبل المسؤولين لاتخاذ قرارات استراتيجية تساعد في مواجهة هذه التحديات، بما في ذلك تصور مستقبل بيئي مختلف، ويتطلب ذلك تفهم كيفية تداخل قطاع البيئة مع الطبقات الاجتماعية، وعلاقته بالبعد الاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى ضرورة إجراء بحوث في الاقتصاد السياسي المرتبط بتغير المناخ في العراق.

الأنشطة البشرية غير المسؤولة مثل تدمير الطبيعة وزيادة انبعاث الغازات السامة من الصناعة ووسائل النقل، إلى جانب تلوث المياه، تُعزز هذه الظواهر الطبيعية وتفاقمها، لذلك، من الضروري أن تتحمل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني مسؤوليتها في التصدي لهذه القضايا، وتشجيع المجتمع على إعادة تدوير النفايات وتقليل انبعاثات الغازات، وزراعة الأراضي للحفاظ على البيئة العراقية.

الاستنتاجات:

١. يعتمد الأمن الوطني العراقي بشكل متزايد على الجوانب البيئية، وأي خلل بيئي قد يشكل تهديداً كبيراً لأمن الدولة. يعد الوضع البيئي أحد أهم عناصر هذا الأمن.
٢. لا ينبغي اعتبار قضايا البيئة والتلوث البيئي مسائل هامشية، فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الوطني. كما أن المؤسسات المعنية بالبيئة ليست مجرد أجهزة حكومية عادية بل تلعب دوراً أساسياً في حماية الأمن الوطني العراقي. يواجه العراق تحديات كبيرة في صناعة القرار البيئي.

٣. تتطلب منظومة الأمن الوطني العراقي متابعة دورية لتحديد المخاطر البيئية، وتحديث هذه التقييمات بشكل مستمر.

المقترحات:

١. وضع سياسات بيئية فعالة: من الضروري بناء سياسات بيئية تعتمد على دراسات علمية متعمقة وتقييمات موضوعية للواقع البيئي في العراق، إذ يجب الاستفادة من الدراسات والبحوث العلمية المنشورة في المجلات الدولية والمحلية، وتكوين قاعدة بيانات تابعة لوزارة البيئة والصحة ووزارة التعليم العالي ليتم استخدامها كمرجع علمي.
٢. تقييم أداء المؤسسات البيئية: يجب تقييم أداء المؤسسات الحكومية المعنية بالبيئة، مثل وزارة الصحة والبيئة، استناداً إلى معايير الكفاءة والإنتاجية والجودة، هذا التقييم يجب أن يتضمن تحسين هيكلية هذه المؤسسات وإلغاء الترهل الإداري لتعزيز قدرتها على التصدي للتحديات البيئية وفق خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى.
٣. تحسين التشريعات البيئية: ينبغي للبرلمان العراقي، وخاصة لجنة الصحة والبيئة، أن تقوم بمراجعة القوانين البيئية والمواد المتعلقة بحماية البيئة في جميع المحافظات، ويجب إعادة صياغة قوانين شاملة وتشكيل محاكم متخصصة لمعالجة المخالفين. كما ينبغي التنسيق مع وزارة الداخلية لتشكيل فرق بيئية ضمن الشرطة المجتمعية لمراقبة المخالفات.
٤. إنشاء مدن صناعية صديقة للبيئة: يجب إنشاء مدن صناعية خارج حدود العاصمة بغداد وبعيدة عن المناطق السكنية، كما يجب منع استخدام المولدات القديمة التي تسبب التلوث الضوضائي.
٥. مشاريع الطاقة البديلة: يجب إيلاء اهتمام جاد لمشاريع الطاقة البديلة والمتجددة، مثل مشاريع الطاقة الشمسية، والتي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، ويتطلب ذلك بناء محطات لإنتاج الطاقة الشمسية وتوليد الكهرباء وربطها بشبكة الكهرباء الوطنية.
٦. إدارة الموارد المائية بشكل فعال: ينبغي اتخاذ تدابير للحفاظ على مخزون المياه الجوفية، وترشيد استهلاك المياه من خلال تحسين أساليب الري الزراعي، كما يجب المحافظة على المسطحات المائية والأهوار التي أصبحت محمية عالمية بعد إدراجها في لائحة التراث العالمي، بالإضافة إلى تطوير السياحة البيئية في هذه المناطق.
٧. زيادة الوعي المجتمعي: يجب زيادة الوعي العام بأهمية البيئة من خلال برامج إعلامية متخصصة، والاستفادة من المناسبات الوطنية والعالمية مثل "يوم الأرض" و"يوم البيئة العالمي" لتعزيز المفاهيم البيئية بين أفراد المجتمع.

٨. التعليم البيئي في المدارس: يجب دمج التوعية البيئية في المناهج الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية، وتدريب الكوادر التدريسية بشكل فعال بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل اليونيسكو.

المصادر

القرآن الكريم

اولاً: العربية

١. دستور جمهورية العراق الدائم والنافذ لعام ٢٠٠٥.
٢. ابتهاج ماجد ارزوقي، مشكلات التلوث البيئي في العراق دراسة في المصادر الطبيعية والبشرية والصناعية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (١١)، العدد (١)، ٢٠٢٢.
٣. ابراهيم بحر العلوم، ظمأ العراق: مشروع مناقشة اهم التحديات الداخلية والخارجية لمواجهة شحة المياه والتغيرات المناخية الورشة الاولى ٢٠٢٢-٢٠٢٣، العلمين للنشر، النجف الاشرف، ٢٠٢٣.
٤. بلاسم جميل خلف، السياسة البيئية المقترحة لحد من ظاهرة التلوث البيئي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٨، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، ٢٠١٦.
٥. تقرير التقييم الرابع للهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ، جنيف، ٢٠٠٨.
٦. تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ترشيد ادارة المياه في بلدان الاسكوا.
٧. توقعات البيئة العالمية، التقرير السنوي برنامج الأمم المتحدة، ٢٠٠٧، GOE4.
٨. حسن السعيد، مياه قاتلة وطحالب سامة في البصرة، شبكة المعلومات الدولية: <https://www-0yw.al-arabia.net>
٩. حسن لطيف الزبيدي وخالد محمد شبر، التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الحرب على الارهاب، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٥، ٢٠١٣.
١٠. حيدر عبد الرزاق كمونة، الرؤى المستقبلية لتحقيق الأمن المائي العربي، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ٢٠١٩.
١١. دنيا عباس مضروب، الصراع الدولي على المياه حوض النيل بعد عام ٢٠١١، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥.
١٢. سناء عبد الرحمن الطائي، مغزى نفي صفة الارهاب عن حزب العمال الكردستاني، مجلة الراصد الاقليمي، جامعة الموصل، العدد ١٩، ٢٠٠٨.
١٣. ظاهر عبد الزهرة الربيعي وآخرون، الموقع الجغرافي لمحافظة البصرة واثرة بقوة العراق، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٦.

١٤. عادل عبد الزهرة شبيب، هل تعتبر الخصخصة في العراق حلا سحريا لما يعانيه الاقتصاد العراقي من تخلف وصفة احادية، الحوار المتمدن، العدد ٣٣، ٢٠٢١.
١٥. عباس جبار وايمان عبد الحليم، أزمة المياه في العراق اسبابها وتأثيراتها، مجلة دياتي للعلوم الانسانية، العدد (٩٤)، ٢٠٢٢.
١٦. عبد الستار الكعبي، نظرة أولية في الفساد الإداري والمالي في العراق، مجلة القلعة، العدد ٣٧١، بغداد، ٢٠٠٦.
١٧. عبد اللطيف جمال رشيد، شحة المياه الاسباب والمعالجات، جريدة الصباح العراقية، العدد ١١٣٣، ٢٠٠٨.
١٨. العراق: التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٩.
١٩. علي المحروسي، المياه العربية- تطلعات ومعطيات استراتيجية، مؤتمر الأمن المائي العربي، مركز الدراسات العربي الأوروبي - المؤتمر الثامن، القاهرة، ٢٠٠٠.
٢٠. غانم جواد، نظرة نقدية إلى الدستور العراقي، في مجموعة مؤلفين، مازق الدستور، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦.
٢١. فهد أحمد فرحان العمود، التغيرات المناخية وأثرها في تركيب المحصول في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٥.
٢٢. فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، دار الثقيل للنشر، بغداد، ٢٠١٠.
٢٣. قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠٢١، شبكة المعلومات الدولية، <http://ar.parliament.iq/2019/01/24>
٢٤. كاظم عبد الامير محسن الزبيدي، الانظمة البيئية المائية بين الاستدامة والتدهور في: انساق الوعي البيئي وظاهرة التلوث، ندوة، بيت الحكمة، بغداد ٢٠١٤.
٢٥. مجدان محمد، الأمن البيئي دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد ٨، ٢٠١٧.
٢٦. محمد التقرواتي، البيئة العربية/ تحديات المستقبل، التقرير السنوي للمنندى العربي للبيئة والتنمية، ٢٠٠٨.
٢٧. محمد زباري مؤنس، الاهمية الجيوبولوتيكية للميناء الفاو الكبير، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، العدد (١٨)، ٢٠١٨.

٢٨. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، دراسة تحليلية لمفهوم التكامل العمودي والأفقي في العمل الزراعي، شبكة المعلومات الدولية، <https://www.alnahrain.iq> .
٢٩. مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٠.
٣٠. هاني أحمد أبو قديس، استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٤.
٣١. وزارة الموارد المائية العراقية، قسم الشؤون القانونية، مجموعة القوانين والقرارات والتعليمات النافذة والخاصة بالري، ٢٠٠٨.
٣٢. وزارة الموارد المائية العراقية، قسم الشؤون القانونية، مجموعة القوانين والقرارات والتعليمات النافذة والخاصة بالري، ٢٠١٨.
٣٣. وسيم وجيه رزق الله ، أثر التغيرات المناخية على إنتاجية الحاصلات الزراعية في مصر ، بحث منشور في مجلة كلية السياسية والاقتصاد، ٢٠٢٠.
- ثانياً: المصادر الانكليزية:

1. Serag eldin , water resources management, a new policy, Sustainable future, water international .